



بذور الابتكار



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً

التسيير والسياسات

فرص العمالة غير
الزراعية

الأسواق وسلاسل
القيمة

الخدمات المالية

التكنولوجيا والإنتاج

الموارد الطبيعية



تمويل المشروعات الصغرى التي تقودها النساء
اعتمد نجاح هذا المشروع الذي تقوده المرأة في الأردن والذي يشارك الصندوق في تمويله اعتماداً كبيراً على مدى سرعة تمكن المرأة الريفية من التعلم عن اقتراض الأموال وإنشاء مشاريعها الصغيرة وإدارتها.

في اليرموك - وهي منطقة تقع في شمال الأردن بالقرب من الحدود السورية - تسببت الأراضي القاحلة، والنقص المزمن في المياه، وتردي الموارد الطبيعية في زيادة الجوع والفقر. وقد أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق أبو ظبي مشروعاً لمواجهة هذه الظروف وتحسين الأمن الغذائي ورفع الدخل. وأولى المشروع اهتماماً كبيراً للمرأة، وذلك أولاً بالتشجيع بشدة على إدماج الأسر التي تعيلها امرأة ريفية، ثم، بطريقة أكثر ابتكاراً، بإنشاء خط ائتمان لتوليد الدخل، في شركة الائتمان الزراعي، قدم قروضاً متوسطة الأجل لمساعدة المرأة الريفية على إنشاء مشاريع صغيرة داخل المزرعة وخارجها.

البلد:
الأردن

المستفيدون المباثرون:
النساء الريفيات الفقيرات

النتائج:

- اكتسبت نحو 750 امرأة وصولاً إلى التمويل الصغرى لإنشاء شركات صغيرة ريفية لا يزال أكثر من 77 في المائة منها يعمل مع تسديد القروض بانتظام.
- ترأس المرأة أكثر من 91 في المائة من الشركات الصغيرة الريفية المنشأة، وتشمل هذه الشركات أنشطة متنوعة لتوليد الدخل (مثل منتجات الألبان، والماعز، والدواجن).
- تمثل المشاريع الصغرى لـ38 في المائة من المستفيدات مصدر الدخل الرئيسي - ويتراوح بين 2 500 دولار أمريكي سنوياً في المتوسط لـ75 في المائة من المستفيدات إلى 4 200 دولار أمريكي في المتوسط لـ25 في المائة منهن.

الدروس الرئيسية:

- ثمة حاجة إلى تدريب المرأة الريفية وتنمية مهاراتها في مجال تنظم المشاريع لتحقيق مشاريع صغيرة ذات جدوى.
- تشكل مراقبة جودة المنتج أيضاً ضرورة لضمان جدوى الشركات الصغيرة.
- ينبغي للبرامج التي تركز على أنشطة الإقراض ألا تغفل أبداً الدور الرئيسي الذي يؤديه التسويق في تحديد الجدوى المالية لمشاريع المستفيدين.

معلومات أساسية

المصادر:

دراسة حالة مشروع اليرموك في الأردن (أعمال الصندوق/مركز بحوث التنمية الدولية/شبكة المناطق الريفية المتصلة المعنية بالوصول إلى المعرفة (قرية نت) الخاصة بملقة العمل المواضيعية السنوية الثالثة، 2007)

عنوان المشروع:

مشروع تنمية الموارد الزراعية في اليرموك
تاريخ بدء المشروع:
2000

جهة الاتصال:

السيد توفيق الزبيري، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البريد الإلكتروني: t.elzabri@ifad.org)

صفحات الويب

عمليات الصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً:

<http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/index.htm>

مذكرات التعلم في الصندوق:

<http://www.ifad.org/rural/learningnotes/index.htm>

قرية نت:

<http://www.karianet.org>

دراسات الحالة في الصندوق:

<http://rpr.ifad.org/node/208>

(اسم المستخدم وكلمة السر: "guest")

مبادرة روما للألفية

الأردن بلد يعاني بشكل مزمن من ندرة المياه، وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فيه أقل من 5 في المائة. ويصنف نحو 19 في المائة من السكان الريفيين بأنهم فقراء. وفي أواخر التسعينيات، أُجريت مسح اجتماعي-اقتصادي في منطقة اليرموك - في خمس مقاطعات من محافظات عجلون، إربد، وجرش، والمفرق. وكشف المسح عن أن نصيب المرأة من العمليات الزراعية مرتفع، حيث كان يتراوح بين 44 في المائة و60 في المائة في المقاطعات. كما أن النساء يشاركن في جمع الزيتون، والعزق، ورعاية الماشية. وكانت المرأة تشارك بالفعل في اتخاذ القرارات في الأسرة، ولكن ذلك كان يقتصر على الحالات التي كانت تتعلق فيها القرارات بالأسرة. وأظهر المسح أيضاً أن العديد من النساء يردن إنشاء مشاريع زراعية - مثل زراعة النباتات الطبية أو تربية الماشية - من أجل رفع دخول أسرهن. غير أن العديد منهن لم يكن يرغبن في الحصول على قروض: لم يقدم على قروض سوى 15 في المائة من ساكنات محافظتي إربد وعجلون، و49 في المائة من ساكنات المفرق، و50 في المائة من ساكنات جرش. وأعلنت غالبية النساء أنهن يفضلن عدم الاقتراض للأسباب التالية: (1) عدم المعرفة بالاقتراض؛ (2) عدم وجود ضمانات؛ (3) الخوف من عدم التمكن من تسديد القرض. وفي عام 2000، ولعكس مسار هذا الاتجاه، قام الصندوق - مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية وصندوق أبوظبي - بإطلاق مشروع في منطقة اليرموك يركز تركيزاً خاصاً على أكثر الأسر ضعفاً - والنساء - اختبروا من بين 90 قرية كانت مهددة بتآكل التربة وندرة المياه. وكان هدف المشروع تحسين الأمن الغذائي وزيادة قدرتهم على توليد الدخل بطريقة قابلة للدوام.

منحني تعلم الاقتراض

ثمة جانب من جوانب المشروع

على قدر بالغ من الابتكار، يتمثل في أنه يشجع النساء على إنشاء مشاريع صغيرة ذات جدوى مالية. وقد أنشأت شركة الائتمان الزراعي خطاً ائتمانياً لتوليد الدخل من أجل المرأة الريفية. وتلقت كل امرأة مؤهلة قرضاً متوسط الأجل وصل إلى 1 000 دينار (ارتفع الحد الأقصى مؤخراً إلى 3 000 دينار). وفي أثناء المرحلة الأولى، ركز المشروع على توعية المرأة الريفية بالاقتراض. وعُقدت حلقات دراسية واجتماعات لاستقطاب التأييد بالتعاون مع المنظمات الخيرية، والاتحادات النسائية، والمجالس المحلية. وتم توظيف خمس مهندسات زراعات في الوحدات الميدانية كمدربات في مجال التنمية الريفية لمساعدة النساء على الاستفادة من المشروع، وعلى متابعة تنفيذ أنشطتهن. وبالإضافة إلى ذلك، قامت مدربات التنمية الريفية، بالتنسيق مع المشرفين على الائتمان الزراعي، بزيارات ميدانية لمواقع المشروع التي طلبت النساء قروضاً فيها. وكان الغرض من الزيارات تقييم جدوى المشروع، والحالة الأسرية، واحتياجات وقدرات التنفيذ. وطلب من كل امرأة حصلت على قرض أن تحضر دورة تدريبية بشأن مختلف الجوانب التقنية والإدارية المتعلقة بتنفيذ مشروعها. وكانت قيمة القرض تحدّد بعد استيفاء جميع المؤهلات لتلقي القرض. وكانت الأموال تُمنح في شكل قروض مدعومة، بنسبة فائدة قدرها 6.5 في المائة على مدى ثمانية أعوام بضمان بسيط أو بدون ضمان.

من الحقل إلى السوق

في عام 2005، أُجريت دراسة ميدانية لتحديد ما إذا كانت المشروعات الممولة ذات جدوى حقيقية أم لا. وكشفت الدراسة عن أن معظم المشاريع أدت بالفعل ما كان منتظراً وزادت من دخل النساء المستفيدات. غير أنه تعين وقف عدد ضئيل منها بسبب صعوبات في تسويق المنتجات. ووجهت هذه الصعوبات في 55 في المائة

من المشاريع التي تم وقفها. ولتجنب مشاكل التسويق هذه، جرى التعجيل بتعديل المشروع. وقام المشروع بصفة خاصة بما يلي: (1) ساعد المستفيدين على المشاركة في المعارض والأسواق الزراعية لعرض منتجاتهم وبيعها؛ (2) نظم دورات تدريبية للمستفيدين على إدارة التسويق والإنتاج؛ (3) شجع المستفيدين على تعديل ما يستخدمونه من تقنيات الإنتاج والتخزين بحيث تعيش منتجاتهم فترة أطول وتباع حين ترتفع أسعارها؛ (4) أجرى مسوحاً بحثية للسوق؛ (5) ربط المستفيدين بالأسواق المحلية أو المنظمات الخيرية التي اشترت منتجاتهم؛ (6) شجع النساء على إنشاء تعاونيات تسويقية.

التكرار وتوسيع النطاق

حتى يناير/كانون الثاني 2009، كان أكثر من 77 في المائة من المشاريع الصغيرة التي أنشئت من خلال شركة الائتمان الزراعي لا تزال تعمل، مع تسديد القروض بانتظام. ولتعزيز الجدوى المالية للمشاريع المقبلة التي ستمول عن طريق توسيع نطاق هذا البرنامج، أنشأت شركة الائتمان الزراعي مؤخراً خطاً ائتمانياً لصندوق دائر من أجل المشاريع الصغيرة الريفية، واعتمدت حوافز للإقراض الجماعي.

ملاحظات

.....
.....
.....
.....